

# غسان سلامة في مؤتمر الجامعات العربية: نحلت أسفل البيانات العالمية في البحوث

رأى الوزير السابق غسان سلامة في محاضرة بعنوان: «كيف يصبح تعليمنا العالي أعلى»، أن «عالمنا يصبح يحتاج الى المزيد من الجامعات الجديدة، لكن الأولوية هي لمعالجة المثالب التي رافقت الطفرة الأخيرة والتأكد من متانة الشهادات، خصوصاً أن حملة الشهادات العاطلين من العمل باتوا يشكلون نحو ثلث أعداد الخريجين العرب»، مبدياً أسفه له، ضالة الموارد العربية المخصصة للبحث العلمي، حيث نجد أنسناً في أسفل البيانات العالمية، ومن العدد القريب من الصفر من العرب الفائزين بالجوائز السنوية الكبرى.

وكان سلامة حاضراً في المؤتمر العام لاتحاد الجامعات العربية الذي اختتم دورته الثامنة والأربعين والمسماة «دورة لبنان» التي استضافتها جامعة القديس يوسف في بيروت (اليسوعية) لمناسبة احتفالها بالعيد الـ ١٤٠ على تأسيسها، حيث تقرر عقد الدورة المقبلة في الإمارات العربية المتحدة.

أقيمت الدورة برعاية رئيس مجلس الوزراء تمام سلام ممثلاً بوزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب، وحضور الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية سلطان أبو عرابي العدوان، وعدد من الوزراء والنواب الحاليين والسابقين والسفراء والدبلوماسيين، وجهات رسمية عربية وغربية، وعدد من رؤساء الجامعات ومعلميهم، والعمداء والمدراء والأكاديميين والفعاليات التربوية العربية.

## دكاش

ترحب من أنطون سلامة، ثم صلاة مشتركة إسلامية – مسيحية أداها الشيخ أحمد الحويطي والطالب ميشال أبو رجيلي، ورافقتهم عزفاً على آلة البيانو الطالبة روان غالي. بعدها، كانت الجلسة الافتتاحية، حيث تسمى رئيس جامعة «القديس يوسف» سليم دكاش اليسوعي أن «تكون الدورة فرصة لنسلك الضوء على رسالة لبنان النموذجية على صعيد العيش المشترك وحوار الأديان».

## سليم

وعدّد رئيس الدورة الـ ٤٧ ماهر سليم «المبادرات الثلاث التي قامت بها جامعة الشرق الأوسط خلال توليها رئاسة الدورة، وهي: مبادرة النموذج الموحّد لحوكمة الجامعات العربية، مبادرة تدريس مادة القدس التي تعتبرها القضية المركزية في الصراع العربي-الإسرائيلي، ومبادرة «التثال العربي».

## العدوان

وتطرّق العدوان الى «التحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية العربية، ما يستوجب منا التطوير والتحديث».

## بو صعب

وأكد بو صعب أن «التغيير يبدأ من الجامعة وأن وزارة التربية تتطلع الى جعل الجودة في أساس التعليم العالي عبر إنشاء مؤسسة مستقلة لهذا الغرض».

## سلامة

ثم كانت محاضرة سلامة، حيث قال: «لو نظرنا في أحوال جامعاتنا العربية، لذهلنا للثورة الهائلة التي تعصف بها. ففي خلال نحو نصف قرن من الزمن تضاعف عددها مرات عدة بحيث لا يكاد يمر أسبوع واحد دون أن نسمع واحداً بمشروع جديد أو جامعة هنا أو هناك من بلدان العرب. هكذا تنصّد للتحدي الأول الذي يواجهنا وهو الزيادة الهائلة في عدد طلبة التعليم العالي داخل مجتمعاتنا. والحقيقة أننا جزء من تيار واسع إذ يشهد العالم زيادة هائلة في عدد طلب التعليم العالي وهو ارتفع من ١٠٠ مليون في مطلع القرن الحالي الى ٢٢٠ مليوناً هذا العام. ويرتفع في عدد الجامعات بالاتوازي مع زيادة الطلب كما في عالما العربي، وإن استمرت الوتيرة على ما هي عليه، فإن إمكانية وجود نحو ألف جامعة عربية أمر قابل للتحقق في خلال عقد من الزمن».

وتابع سلامة: «لكن طفرة التعليم، جوهرها التوالد المتسارع وربما المتعسر، بينما تحتاج الجامعات في طبيعتها لقدر

مديد من الزمن كي تتأصل وتطور. لا أعترض طبعاً على إنشاء جامعات جديدة وأرى أن عالماً العربي يحتاج فعلاً للمزيد منها كما لا أقصد أن عراقية الجامعات ضماناً أكيدة لوجودها. ولكنني أرى أن نتمهل بعض الشيء قبل الشروع في إنشاء جامعات جديدة فلا نتوقف تماماً، لا سيما أن الحاجة ما زالت قائمة لمؤسسات جديدة، وإنما أن نعطى الأولوية لمعالجة المثالب التي رافقت الطفرة الأخيرة وإن نهمت بالتأكد من متانة الشهادات التي نسلمها قبل أن نمنح المزيد منها وأن ندخل مزيداً من التنوع في طبيعة الجامعات التي نؤسسها بدلاً من تكرار إنشاء نموذج شبه واحد منها».

وقال: «تحملني ضرورة هذه المعالجة لتلقائياً للتحدي الثاني الذي يواجهنا وهو الثورة الهائلة المتعددة الأبعاد والعظيمة النتائج أي الثورة الرقمية التي فتجرت منذ ربع قرن وما انفتحت وتتسارع وتيرتها منذ ذلك الحين. وبقي التعليم الجامعي الى حد كبير خارج هذه الثورة باستثناءات محدودة مثل مكثنة المكتبات أو التقدم بطايات التسجيل إلكترونياً. ولكن من شأن الثورة الرقمية التي بنتا في حضمها التأثير العميق على طرق قيام الجامعات بوظيفتها وعلى أسس إنتاج المعرفة وتعليمها كما على أولويات الجامعات الجديدة التي ننشئ».

ذلك أن الأثر الأوضح لهذه الثورة هو شيوع التعليم عن بعد، ورب قائل إننا نواجه

بمعنى ان الإنتشار المتزايد في عدد الجامعات الربحية المحكومة بقانون العرض والطب من شأنه ان يفرض تصحيحاً بنيوياً على هذا النوج. والواقع ان معظم الجامعات التي أنشئت حديثاً عندنا وفي العالم هي من هذا الصنف. وبينما ما زالت الجامعات الحكومية عندنا تستقبل الكم الهائل من الطلاب، فإن التوجه العالمي هو في تزايد الجامعات الربحية. وأشار تقرير أميركي حديث الى ان الجامعات الربحية لا تنفق على التعليم الا ١٧.٤ في المئة من مداخيلها السنوية بينما توزع ٢٠ في المئة منها كإرباح على المساهمين وان أكثريتها تنفق على الترويج لنفسها ضعفي ما تنفقه على التعليم.

وقال: «نرى هنا المثالب بل المآق التي يدفع اليها منطق السوق. فما موقفنا ونحن لم نصل والحمدلله الى تلك المآق أو أننا لم نصل بعد اليها؟ من غير الواقعي ابدأ ان نعود لموقف نينذ منطق السوق بالملق ويذهب للقول ان التعليم الجامعي هو بالأساس خدمة اجتماعية ينبغي على الدولة ان تتعهده بمفردها. الفدول في مجملها باتت عاجزة عن تحمل كلفة هذا القطاع بمفردها سيما أنه كان على الحكومات ان تزيد ثلاثة أضعاف من انفاقها على التعليم العالي لمجرد المحافظة على مستواه السابق ونحن ندرک تماماً أن أكثرية دولنا تلك عاجزة عن ذلك ولكن في المقابل من غير الصحي الذهاب نحو الخصخصة التامة وتحرير الدولة من واجباتها المفترضة تجاه هذا القطاع».

وتابع: «نتقنا هذه التساؤلات عن معادلة الجامعات القانونية فهمت الدول ان عليها ان تحول استثمارها السابق بالقطاع الى دور جديد مزدوج فستمر بتعهدها الجامعات الرسمية دون ان تتحمل بالضرورة كامل تمويلها بينما تحاول تنظيم قطاع التعليم الجامعي الخاص من خلال إعطاء الرخص ومراقبة نوعيته ومتابعته مدى احترامه لشروط إنشائه ومعاييره صلاحية الشهادات الصادرة عنه بصورة دورية».

ورأى أن «الشهادة الجامعية ليست سلعة عادية لأنها أيضاً مضمون والمضمون هوية، لفت إلى أن «مسألة الهوية السؤالي مبنياً على اعتبارات المتصلحة دون غيرها. فالسؤال سياسي وثقافي قبل ان يكون تقني. لقد دفع العيش المشروع لاستقلال الثقافي في جعل التعليم في لاجتماعاتنا بالغة العربية وهذا امر محمود وطبيعي. لكن اكتشافنا بهذا الجواب البدائي لم يعد اليوم كافياً لسببين على الأقل: الأول هو ضرورة إتقان طلبة الملتح الواسعة الإنتشار كشرط من شروط ولوجهم لإقتصاد معلوم، ثم إن ردّ الفعل الدفاعي بالتمسك بلغتنا القومية لا يجب ان يلهينا عن رغبة التأثير فيما حولنا. لقد تسببت الدول الكبرى الى ان التعلم في جامعاتنا من شأنه ان يضاهف من قوتها الناعمة في العالم. من هنا انقراض المائل على استقبال أولئك الذين سيكثرون غداً نخبة البلدان الصاعدة. ولا رى لماذا لا يدخل العالم العربي في ذلك السياق الذي تعلم بلغات غير العربية».

وتذكر أن «الموجة الأولى من جامعاتنا جاءت بمبادرة خارجية، ثم تشكلت الموجة الثانية غداة الإستقلال من جامعات وطنية حكومية في مختلف الأقطار العربية. اما الموجة الثالثة فكانت نوعاً من التفرغ جراء عدد من الأسباب الخاصة بالقطاع ولها ان تناقص حجم الدعم الحكومي للقطاع يأتي في الوقت عينه الذي يتضاعف فيه عدد الطلاب. وأضاف سلامة: «وبالتوازي مع تدني الإسهام المالي الحكومي تتفاقم ضائقة الجامعات بالنظر لارتفاع كلفة التعليم نفسه. وأدى تراجع الدعم الحكومي وارتفاع كلفة التعليم الى النتيجة المتوقعة التي نعرفها جميعاً أي الزيادة الكبيرة في رسوم التسجيل». وأشار إلى أن «البعض يعتبر أن منطق السوق قادر بذاته على معالجة الأزمة



● سلامة محدثاً في المؤتمر

ان تشجع الجامعات القائمة على تحديد أوضح لشخصيتها وأن تطالب أصحاب كل مشروع جامعي جديد بمزيد من التحديد للفتحة التي ستنتهي اليها جامعتهم العتيدة».

وقال: «تحملنا هذه الدعوة لتنوع أوضح في هوية جامعاتنا للتحدي الرابع الذي لا يواجهنا فمعنا بل بات متاراً للجدل العام عبر العالم وهو ماذا ندرّس؟ ننظر حولنا فنلمس لمس اليد عشرات الألاف من أبنائنا من خريجي الجامعات بل من حملة الكنتوراه وهم في حال من البطالة أو من مزاوله أعمال دون تلك التي هيأتهم الجامعة مبدئياً لعمارتها».

وتساءل سلامة: «ماذا نقول لكل هؤلاء حملة الشهادات الجامعية العاطلين من العمل عبر اليوم يشكلون نحو ثلث أعداد الخريجين العرب؟ هل نطالب حكوماتنا بضممان وإيجاد وظيفة لكل خريج بينما نعلم ان المقيان ان تلك الدول التي أخذت سابقاً على نفسها هكذا تعهد وجدت الفئ سبيل المتصلص منه بالنظر لعجزها الواضح عن تنفيذه؟ وحتى لو لم تكن البطالة من خطايا الجامعة فإنه ليس من حق الجامعة ان تتصلص من مسؤوليتها في معالجة هذه الآفة المتفاقمة».

ولفت إلى أنه «لا يكاد يمر يوم دون صدور كتاب جديد أو مقال للبيكاع على أطلال جامعة الأمس التي كانت تهتم باننتاج الفكر لا بتسجيل ممارسة مهنة».

وقال: «نحاول جميعاً وقدر إمكاننا التوفيق بين وظيفة الجامعة كمنتج للمعرفة وكضال لها وبين مسؤوليتها تجاه مجتمعاتنا ونحاول بالتالي الموازنة (وما أصعبها!) بين دورنا في بنیان الأجيال الصاعدة الثقافي وبين تكثرتنا بالبطالة التي قد تطالهم».

ورأى أن «الخروج من الجدل الحاد في هذا المجال يكون بعدد من الإجراءات التي باتت ضرورية، لا سيما في عالماً العربي وأولها تعزيز هوية الجامعات العربية كي يلمس المتقدم اليها فعلاً ما ستقدمه له ويختار بين تلك التي تؤهله للتفكر والبحث وتلك التي تؤمن له مستقبلاً مهنيًا أفضل. اما الاجراء الثاني فهو في قرارنا الجماعي الصعب انما برأيي الضروري بتغيير جذري في وتيرة التعليم الجامعي إذ اننا نعلم جميعاً ان الفتى الحاصل لتوه على الشهادة الثانوية وهو في السابعة عشرة من التائمة عشر من عمره لا يعلم في الإجمال ماذا يريد. علينا بالتالي الأ نرغمه على قرارات ملزمة قد يمضي عمره بالندم عليها. ويعني هذا ان نهمم بتكوين عام للطلاب في سنواته الثلاث الأولى في الجامعة فلا يفتار تخصصه العلمي او المهني الا بعد انتهائهما ويعني ذلك أيضاً ان تشجع الطلاب على



● مشاركون في المؤتمر

الإعتقاد ان الإنخراط في العولمة يقتضي التخلي عن هويتنا الثقافية. فإن كان الإنغلاق على الذات وصفة للتمهيش فلاإندثار فإن المساومة على الهوية الوطنية يصيب الإستقلال في مقتل. ولا رى حقيقة من مجال وطني مثل المجال الجامعي تلمس فيه هذه الحاجة لإنجاح معادلتنا الصعبة بين أهمية صون الإستقلال وضرورة تجنب الإنزعال».

وأردف بالقول: «ينقلني هذا القول للتحدي السابع والأخير، وربما الأكبر: ان كانت الجامعة مصنع رجال المستقبل وبسائمه فمن للإنسان العربي الذي يزيد بع ١٠ او ٢٠ سنة من الآن؟ لما كانت المعرفة وتعليمها فهي نجد نفسها بصورة تلقائية في موقع تغييري. ويعني هذا أنه ليس من حق الجامعات ان تكون مجرد مرآة للمجتمعات التي تنشئها وهي تحدر فرصتها وتخون وظيفتها وتنفق تدريجاً موقعها ان هي أرضت ان تكون مجرد انعكاس باهت للأحوال العامة المحيطة بها. فإن كانت المجتمعات تشهد مزيداً من اللامساواة فليس من حق الجامعة ان تكتفي بمسامرة هذا الوضع (وهنا الطامة الكبرى!) بالإسهام في تفاقمه، سيما ان اخطر ما نراه الآن في العالم هو الدور المتزايد للتعليم الجامعي في استئصال الفوارق الطبقيّة ان في إعطاء الأفضلية لأبناء العائلات المورسة او في تعيق هوة المدخول بين الخريجين وغيرهم».

وأضاف: «وإن كانت أنظمتنا السياسية تميل لأن تكون تسلطية فليست وظيفة الجامعة تعويد الشباب الناشئ على احترام السلطة الأعلى بل ان دورها على العكس هو في نشر الفكر المتحرر والبعيد من التقدي».

وإن كانت الجامعات تميل للتدخل فيما يعينها ولها ما يعينها فإن مسؤولية الجامعة هي في الدفاع عن حرماتها الذاتية أي عن إمكانية إنتاج المعرفة دون تدخل مواكبات مع الإنتاج خارج الحرم. وإن كانت مجتمعاتنا محافظة تقليدية فليست وظيفة الجامعة ان تسهم في إبقائها على هذا الوضع بل في انتاج نخبة معرفية تسهم في تغيير هذه المجتمعات من خلال رفع شأن العلم والفكر والمعرفة وبالتالي من خلال تعلم العقل في دراسة أسباب النزاعات وفي ابتكار الحلول لها. وإن كانت مجتمعاتنا فئوية، طائفية، مذهبية فعلى الجامعة ان تكون فعلاً جامعة ان نوعاً من الماكينة العاملة على تعزيز التواصل والتكافل وبناء المواطنة العابرة للماذاهب والمعتقدات بلها. هذا قدر الجامعة وهذه واقعا وظيفتها. وفي تشجيع الإضمار الوطني تجد جامعاتنا مسلحتها أيضا سيما أنه لا يصلها إلا القليل من طابع الخيري مقارنة بمناطق أخرى من العالم بينما نرى المال الخيري عندنا يتدفق بكثرة على المؤسسات التعليمية العربية، ما اختلفاها مناجالا الجامعات ومختلف المؤسسات الحضارية الأخرى».

وقال: «إن كنا نجاورنا مسألة توفير التعليم العالي للإنات وقد باتت البنات تشكلن أكثرية في جسمن الطلابي فلا يقل لنا ان أكثرية الشباب اللواتي دور المرأة الاقتصادية الدوني بعدة في سوق العمل او في الإدارة العامة أو في المجال السياسي».

واعتبر أن «ان كانت سياسات دولنا قطرية بل العزالية، فليس من مهام الجامعة توطيد هذه الميول بل علينا على العكس ان نسعى لمزيد من التواصل والتعاون والتكافل الجامعي بين بلدان العرب متجاوزين بحزم تقاعس الدول عن صون تضامنها في المجالات الأخرى. يتحدث كثيرون عن الإتحاد الأوروبي من باب العملة الواحدة وحريه الإنتقال بينما علينا ان ننظر الى لبرنامج أراسموس وإتفاق يولونيا لسنة ١٩٩٩ ولعلاجه لتبسوته عن التعليم العالي فكما قربت بين المناهج وسهلت تبادل الطلاب والأساتذة وخدمت في الجوهر الفكرية الأوروبية التي دخلت الى عقول الطلبة الشباب كإطار مرجعي في خبراته. ويتقيني أن اتحدكم يصبو لإنتاجات من هذا النوع وانكم تتعرفون في الأرحم معي بأننا ما زلنا بعيدين هنا أيضا عن الهدف الأمول».

وختم سلامة بالقول: «هي تحديات سبعة حاول التطرق اليها معكم وهي لا تقفل النقاش فيما تعرضت اليه ولا تقفل من أهمية ما لم يسمح لي الوقت بالإنقائ السيه. أما الأصل السعي والأمل في ان تتوقفون في مؤتمركم بينما خدمة لجامعة هي المؤئل والشباب هم المستقبل والأوطان في هي في الآن معا موضع الولوج ومدعاة الفلق وسبب الرجاء».

## تسليم العلم وجوائز

وكانت شهدت الجلسة الافتتاحية تسليم علم الدورة السابقة إلى دكاش رئيس الدورة الحالية، وتسليم جائزة الباحث العربي المتميز في مجال العلوم الأساسية والهندسية إلى كل من أسامة غازي صالح الخواجة (قسم الفيزياء-علوم-جامعة الإمارات)، وعماد الدين أحمد العمري (قسم الفيزياء-جامعة السلطان قابوس). وقدم دكاش ميدالية الجامعة الخاصة بالعيد الـ ١٤ إلى كل من أبو صعب والعدوان وسلامة. وقدم أمين عام الأتحاد تسليماً بمرحدر إدارة الظهر لهذه المشاركة.

وفي اليوم الثاني عقدت جلسة عامة لأعضاء المؤتمر، ناقشوا خلالها البنود المحالة إلى المؤتمر والتوصيات. وكانت كلمات شكر للعدوان ودكاش، جرى بعدها تسليم البروغ إلى دكاش وتوقيع اتّفاقيّات بين عدد من الجامعات المشاركة.